

Distr.: Limited
16 December 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ١٥ من جدول الأعمال
دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد

إكوادور، وأنتيغوا وبربودا، وباراغواي، وباكستان، والبرازيل، وبربادوس، وبليز،
وبنغلاديش، وترينيداد وتوباغو، وجزر البهاما، وسانت فنسنت وجزر غرينادين،
وسانت لوسيا، وسورينام، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وفتزويلا (جمهورية -
البوليفارية)، وكولومبيا، ونيكاراغوا، والهند: مشروع قرار

دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٤٨/٥٥ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ و ١٢/٥٧
المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ و ٢١٣/٦٢ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
و ١٢٠/٦٥ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢٣٠/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/
ديسمبر ٢٠١٢،

وإذ تشير أيضا إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وإلى وثيقته الختامية المعنونة
”المستقبل الذي نصبو إليه“^(١)،

وإذ تقر بأن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان هي دعائم منظومة الأمم
المتحدة وأسس الأمن الجماعي والرفاه وبأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان عناصر
متراصة يعزز كل منها الآخر،

(١) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.



وإذ تعيد تأكيد أن التنمية هدف أساسي في حد ذاته وأن التنمية المستدامة تمثل،
بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، عنصرا رئيسيا في الإطار العام لأنشطة
الأمم المتحدة،

وإذ تقر بأن رفاه الناس والتنمية الكاملة لقدراتهم يشكلان محور التنمية المستدامة،
واقترانها منها بالضرورة الملحة للتعاون على الصعيد الدولي لبلوغ تلك الغاية،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء استمرار التفاوت الحاد بين الأغنياء والفقراء، سواء
داخل البلدان أو فيما بينها، وإزاء ما يترتب على ذلك التفاوت من آثار سلبية بالنسبة لتعزيز
رفاه الإنسان والتنمية في العالم بأسره،

وإذ تشير إلى القرار ٣٠٩/٦٨ المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ الذي رحبت فيه
الجمعية العامة بتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة^(٢)
وقررت فيه أن يكون مقترح الفريق العامل الوارد في التقرير هو الأساس الرئيسي الذي
يستند إليه إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وإذ تسلم في
الوقت نفسه بأنه سُنظر أيضا في مدخلات أخرى خلال عملية التفاوض الحكومية الدولية
التي تجري في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة،

وإذ تأخذ في اعتبارها الأهمية التي أوليت لعدم المساواة في خطة التنمية العالمية
وضرورة مواصلة بذل الجهود من أجل إيجاد نهج إنمائية منصفة شاملة للجميع للقضاء على
الفقر وعدم المساواة،

وإذ تحيط علما بالعمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة
الأخرى لإيلاء قدر أكبر من الاهتمام لعدم المساواة،

وإذ تؤكد الطابع المتعدد الأبعاد لعدم المساواة وعدم تكافؤ الفرص الاجتماعية
والاقتصادية وأوجه التعقيد التي ينطوي عليها ترابطهما مع الجهود المبذولة للقضاء على الفقر
وتحقيق نمو مطرد شامل منصف وتنمية مستدامة وكفالة التمتع التام بحقوق الإنسان، وبخاصة
بالنسبة لمن يعيشون في أوضاع هشّة،

وإذ يساورها القلق من انتشار عدم المساواة بين الجنسين بأشكال مختلفة في أنحاء
العالم كافة الذي غالبا ما يتجلى في ضعف ما تحقّقه المرأة مقارنة بالرجل وفقا للعديد من
مؤشرات التنمية الاجتماعية،

(٢) A/68/970.

وإذ تضع في اعتبارها أن عدم المساواة ما زال يشكل عائقا كبيرا أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأن الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، لا تأخذ في الحسبان بقدر كاف في الغالب علاقة عدم المساواة بالتنمية المستدامة وأثره فيها،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة تحقيق التنمية المستدامة بسبل منها النهوض بنمو اقتصادي مطرد شامل منصف وإتاحة مزيد من الفرص للجميع والحد من أوجه عدم المساواة وتحقيق تنمية اجتماعية منصفة وكفالة الإدماج الاجتماعي وتشجيع الإدارة المتكاملة المستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية،

وإذ تلاحظ النجاحات والتحديات التي شهدتها السنوات الأخيرة في مساعي إقامة نظام إنساني عالمي جديد على الصعيدين الوطني والدولي،

وإذ تسلم بالحاجة إلى تعزيز القدرات الوطنية على جمع البيانات بكفاءة واستخدامها بفعالية دعما لعملية وضع السياسات وتنفيذها ورصدها،

وإذ تسلم أيضا بضرورة تشجيع انتهاج سياسات متسقة تكمل كل منها الأخرى للحد من عدم المساواة وتعميم مراعاة هذه السياسات في أنشطة مؤسسات الأمم المتحدة وبرامجها وكفالة تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة على نحو أكثر فعالية،

وإذ تسلم كذلك بالعمل الذي تقوم به بالفعل الدول الأعضاء كافة ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المحافل والمنظمات الدولية والإقليمية والوطنية، وبالتقدم المحرز من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام^(٣)، بما في ذلك توصياته المتعلقة بإقامة نظام إنساني دولي جديد؛

٢ - تشدد على استمرار أهمية الوثائق الختامية لجميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما والالتزامات الواردة فيها، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، التي زادت الوعي بالمكاسب الحقيقية والهامة التي تحققها التنمية ولا تزال تشكل مصدرا لتحقيق المزيد من تلك المكاسب وأدت دورا هاما في تكوين رؤية إنمائية واسعة وتشكل إطارا شاملا

(٣) A/69/410.

لأنشطة الأمم المتحدة الإنمائية، وتكرر بقوة تأكيد عزمها على كفاءة التنفيذ التام في الوقت المناسب لهذه الوثائق الختامية والالتزامات؛

٣ - تحيط علما مع التقدير بتنظيم المناقشة المواضيعية غير الرسمية لمعالجة مسألة عدم المساواة في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٣ بدعوة من رئيس الجمعية العامة؛

٤ - تسلم بضرورة تركيز الاهتمام على الاحتياجات الخاصة لشعوب البلدان النامية، وعلى اتساع نطاق التفاوت الاقتصادي والاجتماعي القائم وتفاقمه، وتسلم كذلك بأن التفاوت داخل البلدان وفيما بينها، بما في ذلك بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، والتفاوت بين الأغنياء والفقراء وبين سكان الأرياف وسكان الحضر، ضمن فئات أخرى، ما زال قائما على نحو واسع النطاق وتلزم معالجته؛

٥ - تشدد على ضرورة الإسراع بالجهود المبذولة لتعزيز رفاه الإنسان والاستفادة بالكامل من الطاقات البشرية؛

٦ - تلاحظ أن النظام الإنساني العالمي الجديد يقوم على روح الشراكة التي تضع احتياجات الناس وحقوقهم وتطلعاتهم في صميم القرارات والأعمال المشتركة ويستهدف تحسين رفاه الإنسان بشكل منصف وشامل للجميع وإرساء نهج تعاوني ومتكامل لتحقيق ذلك بطريقة عادلة ومتوازنة؛

٧ - تعيد تأكيد أن المسؤولية والقيادة الوطنيتين أمران ضروريان في عملية التنمية وأنه لا وجود لنهج واحد يناسب الجميع، وتكرر تأكيد أنه في حين أن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية وأنه مهما تم التشديد على أهمية دور السياسات الوطنية والموارد المحلية والاستراتيجيات الوطنية للتنمية فلن يكون ذلك كافيا، فقد أصبحت الاقتصادات المحلية الآن مترابطة مع النظام الاقتصادي العالمي، ومن ثم يمكن للاستغلال الفعال لفرص التجارة والاستثمار أن يساعد البلدان على مكافحة الفقر، وأنه يلزم دعم الجهود المبذولة في مجال التنمية على المستوى الوطني بيئة وطنية ودولية مواتية تكمل الإجراءات والاستراتيجيات الوطنية؛

٨ - تؤكّد مجدداً أن القضاء على الفقر هو أكبر تحد يواجهه العالم اليوم، وبخاصة في أفريقيا وفي أقل البلدان نمواً وبعض البلدان ذات الدخل المتوسط، وتشدد على أهمية التعجيل بتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل والمنصف والتنمية المستدامة، بما في ذلك توفير العمالة الكاملة والمنتجة وفرص العمل الكريم للجميع؛

٩ - تؤكد الضرورة الملحة لتوسيع نطاق التعليم والتدريب وإتاحتهما، وتشجع البرامج التي تهدف إلى تيسير حصول الجميع على التعليم الثانوي وإلى إتاحة فرص التعليم العالي الجيد على نطاق أوسع، بما يستجيب لاحتياجات سوق العمل، وفقا لواقع كل بلد والتحديات الإنمائية التي يواجهها؛

١٠ - تدعو الدول الأعضاء إلى اتباع نهج متعدد القطاعات بشأن محددات الصحة والعمل على بلورة تلك المحددات داخل القطاعات، بطرق من بينها حسب الاقتضاء مراعاة الصحة في جميع السياسات مع أخذ المحددات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للصحة في الحسبان، بهدف الحد من عدم تكافؤ الخدمات الصحية والعمل على تحقيق التنمية المستدامة، وتؤكد الضرورة الملحة للعمل في ضوء المحددات الاجتماعية لإعطاء دفعة أخيرة للجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

١١ - تشجع الدول الأعضاء على أن تقوم، بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى عند الاقتضاء، بالتخطيط لانتقال نظمها الصحية إلى توفير التغطية الصحية للجميع أو السعي لإنجاز هذا الانتقال والاستمرار في الوقت ذاته في الاستثمار في نظم تقديم الخدمات الصحية وتعزيزها لتوسيع نطاق الخدمات وتحسينها والحفاظ على ذلك ولتلبية الاحتياجات الصحية لسكانها بالقدر الكافي؛

١٢ - تحث الحكومات على أن تقوم، بالتعاون مع الكيانات المعنية، بوضع نظم للحماية الاجتماعية تدعم المشاركة في سوق العمل وتتصدى لأوجه عدم المساواة والإقصاء الاجتماعي وتحد منها، وأن تزيد - أو توسع نطاق - فعالية تلك النظم وتغطيها حسب الاقتضاء، بما في ذلك تغطيتها للعاملين في قطاع الاقتصاد غير النظامي، وتدعو منظمة العمل الدولية إلى تعزيز استراتيجياتها للحماية الاجتماعية وسياساتها المتعلقة بتوسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي، وتحث الحكومات على أن تركز، آخذة في الحسبان الظروف الوطنية، على احتياجات السكان الذين يعيشون في فقر أو المعرضين للفقر، وأن تولي اهتماما خاصا لمسألة استفادة الجميع من نظم الضمان الاجتماعي الأساسية، بما في ذلك إعمال الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، التي يمكن أن توفر قاعدة عامة للتصدي للفقر والضعف، وتحيط علما في هذا الصدد بالتوصية رقم ٢٠٢ المتعلقة بالحدود الدنيا الوطنية للحماية الاجتماعية التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في دورته ١٠١ التي عقدت في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢؛

١٣ - تعيد أيضا تأكيد الالتزام بالسياسات السليمة والإدارة الرشيدة على جميع المستويات وسيادة القانون وتعبئة الموارد المحلية وزيادة تدفقات رؤوس الأموال الدولية وكفالة الاستثمار طويل الأجل في رأس المال البشري والهياكل الأساسية وتعزيز التجارة

الدولية بوصفها محركا للنمو الاقتصادي والتنمية وتعزيز تسخير التعاون المالي والتقني على الصعيد الدولي لأغراض التنمية والتمويل بديون يمكن تحملها وتخفيف عبء الدين الخارجي وتعزيز الترابط والاتساق بين النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية؛

١٤ - تسلم بأن عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها يشكل مصدر قلق لجميع البلدان بصرف النظر عن مستوى التنمية الذي بلغته، وبأنه يمثل تحديا متناميا له آثار متعددة في تحقيق الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٥ - تسلم أيضا بضرورة مواصلة بذل الجهود لتعزيز الترابط والاتساق بين النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية وتكثيف تلك الجهود، وتكرار تأكيد أهمية ضمان انفتاح تلك النظم ونزاهتها وشمولها للجميع، بما يكمل الجهود الوطنية المبذولة في مجال التنمية لكفالة تحقيق نمو اقتصادي مطرد شامل منصف وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٦ - تشدد على أهمية الجهود المبذولة للتصدي لجميع جوانب وأبعاد عدم المساواة وتهيب بالدول الأعضاء أن تبذل جهودا طموحة للتصدي لعدم المساواة؛

١٧ - تقر بالجهود التي يبذلها كثير من البلدان في التصدي لعدم المساواة، وتسلم بضرورة تعزيز الجهود الدولية لتكملة الجهود الوطنية في هذا المجال؛

١٨ - تشجع الدول الأعضاء على بذل الجهود للتصدي لعدم المساواة وعلى النظر حسب الاقتضاء في جملة تدابير، بالشراكة مع الجهات المعنية، منها وضع برامج لتشجيع مشاركة جميع أفراد المجتمع وتمكينهم وتنفيذ الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية أو توسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية القائمة؛

١٩ - تشجع على إيلاء مزيد من النظر لتأثير أوجه عدم المساواة في التنمية، بما في ذلك في تصميم الاستراتيجيات الإنمائية وتنفيذها، وتشجع أيضا في هذا الصدد على إجراء مزيد من البحوث التحليلية والتجريبية، وخاصة من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية واللجان الإقليمية وغيرها من المنظمات الوطنية والدولية؛

٢٠ - تشجع أيضا على إيلاء الاعتبار الواجب لضرورة الحد من عدم المساواة لدى وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٢١ - تقر بأن التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي يمكن أن ييسر تبادل المعارف والخبرات ويعزز استعمال الموارد بأقصى درجة من الفعالية بهدف تحقيق التنمية البشرية والحد من عدم المساواة؛

٢٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار يسلط فيه الضوء على الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة للحد من عدم المساواة وتعزيز التنمية البشرية على الصعيد العالمي، وخاصة في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٢٣ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والسبعين البند المعنون "دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد".
